تقرير

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

على الرغم من اختلاف المقاربة حول ملف الاستراتيجية الدفاعية بين مختلف الافرقاء السياسيين، الا انها كانت الحاضر الاكبر في نقاشات هؤلاء، وحتى في تصريحاتهم ومداخلاتهم. فقد وردت في البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة، لكنها لم تجد سبيلا للسير بها وفق صيغة توافقية ترضي الجميع

الإستراتيجيّة الدفاعيّة "نجمة" البيانات الوزاريّة نقاشات سياسيّة... بلا اتفاق

طرح مصطلح الاستراتيجية الدفاعية للمرة الاولى في الساحة السياسية المحلية عام 2006، تحديدا على طاولة الحوار اللبناني التي دعا اليها رئيس مجلس النواب نبيه بري لبحث مواضيع مختلفة، من بينها وضع التنظيمات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية وعلاقات الدولة مع سوريا. كان الانقسام اللبناني بين فريقي 8 و14 آذار في اوجه، لا سيما بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث نادى فريق 14 آذار، وهو التجمع السياسي الذي نشأ بعد جريمة اغتيال الحريري، بنزع سلاح حزب الله تطبيقا للقرار 1559 كذلك نزع السلاح الفلسطيني، في حين رد فريق 8 آذار بسؤال: كيف نحمي لبنان من اسرائيل؟

بقي هذا السؤال معلقا وبقيت الاستراتيجية الدفاعية تنتظر، وعلق النقاش بها بعدما وقعت حرب تموز عام 2006. ثم استؤنف البحث بها على طاولة الحوار التي دعا اليها رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال سليمان، وذلك بعد التطورات التي حصلت في اعقاب احداث 7 ايار عام 2008، حيث قامت مواجهات في بيروت والجبل بين حزب الله وتيار المستقبل من جهة، وبين الحزب والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة اخرى، جراء قرار حكومة الرئيس فؤاد السنيورة اقالة قائد جهاز أمن المطار العميد وفيق شقير، وتأكيد حق الدولة في استكمال متابعة قضية كاميرات مراقبة المدرج الرئيسي في المطار، والتي قام حزب الله بتركيبها.

في الانطلاقة الجديدة للحوار في القصر الجمهوري، بقي مصطلح الاستراتيجية الدفاعية عنوانا للتجاذب بين الفريقين. وفي خلال جلسات الحوار التي عقدت، قدم المشاركون فيها والبالغ عددهم 19 شخصا (اصبح 20 بعد تشكيل الرئيس تمام سلام حكومته)، مقاربتهم لهذا العنوان. وقد عقدت الجلسة الاولى في 16 ايلول عام 2008.

بالنسبة الى المشاركين في هذه الجلسات برئاسة الرئيس سليمان، فقد حضرت هذه الاجتماعات قيادات سياسية وحزبية: رئيس مجلس النواب نبيه بري، الرؤساء: امين الجميل، ميشال عون، سعد الحريري، نجيب ميقاتي، رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، النواب السابقون: وليد جنبلاط، سليمان فرنجية، طلال ارسلان، ميشال فرعون، جان اوغاسبيان، محمد الصفدي، اسعد حردان، النائبان الراحلان: فريد مكاري وميشال المر، رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، البروفسور فايز الحاج شاهين.

خاض المشاركون في نقاشات مستفيضة من دون التوصل الى تصور مشترك للاستراتيجية الدفاعية. كما برزت توجهات مختلفة، فحزب الله تمسك بوجوب مواجهة اسرائيل ضمن استراتيجية تقوم على ثنائية القوة العسكرية، اي جيش رسمي تقليدي قوي وتنظيمات شعبية مسلحة تمارس المقاومة بذهنية القتال غير التقليدي. هذا الموقف لاقى تأييدا من حركة امل والاحزاب الوطنية وفئات مسيحية وإسلامية. وقد برر هؤلاء موقفهم بالقول، ان لبنان الرسمي عاجز عن بناء الجيش الذي يدفع عنه الخطر، وان اتفاقية الهدنة ومواثيق الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والقومية لم تستطع ان تحمي لبنان، فاحتلت ارضه وقتلت من شعبه الكثير، في حين لم يرد العدوان الاسرائيلي الا المقاومة التي نسقت مع الجيش، فحمت لبنان وأهله. وبما ان الخطر مستمر، فانه يستوجب استمرار الوضع على ما هو عليه الآن، اي بقاء السلاح في يد المقاومة.

اما موقف التيار الوطني الحر، فطرح استراتيجية تقوم على التأكيد بأن اسرائيل هي اهم خطر خارجي، ودعا الى دمج سلاح المقاومة في اطار الدولة ضمن استراتيجية دفاعية وطنية تحدد دور الجيش والمقاومة معا في مواجهة إسرائيل. واعتبر أن اي نقاش حول الاستراتيجية يجب ان يراعي ظروف التهديد الإسرائيلي، وان لا يكون هدفه نزع سلاح حزب الله من دون بديل فعلي.

تيار المستقبل ارتكز في موضوع الاستراتيجية على قوى الامن الداخلي وجيش للداخل يكون ظهيرا لقوى الامن، مع رفض وجود اي سلاح قد يهدد السلطة او يستجلب الحرب المدمرة للثروات.

من جهته، قدم الحزب التقدمي الاشتراكي استراتيجية تقوم على اعتبار المواثيق والمعاهدات الدولية هي الاساس في حماية لبنان، والجيش هو الوحيد المخول في الدفاع عن البلاد، وطرح فكرة دمج المقاومة ونقلها الى الجيش تدريجا.

في المقلب الآخر، رفض حزب القوات اللبنانية

سلاح المقاومة، وطالب بنزعه فورا وحصر المهمة الدفاعية بالجيش، معتبرا ان سلاح المقاومة خارج عن القرار الرسمي اللبناني.

في 11 حزيران عام 2012، تم التوصل الى "اعلان بعبدا" وهو وثيقة توافقية اقرت باجماع المشاركين، ونصت على تعزيز مؤسسات الدولة ودعم الجيش اللبناني ليكون القوة الوحيدة المخولة للدفاع عن الوطن، وتفعيل الحوار الوطني لحل القضايا الخلافية، وفي مقدمها الاستراتيجية الدفاعية، احترام القرارات الدولية، الحفاظ على علاقات لبنان العربية والدولية المتوازنة.

بعد فترة، أصبح اعلان بعبدا مرجعا سياسيا مهما لفكرة تحييد لبنان، لكنه واجه انتقادات من حزب الله، خصوصا بعد تطور الازمة السورية وتدخل الحزب عسكريا في سوريا عام 2013. وكان الرئيس سليمان قد قدم تصوره عن الاستراتيجية الوطنية للدفاع عن لبنان، والذي ينص على وضع سلاح حزب الله في تصرف الجيش، "المولج حصرا باستعمال عناصر القوة، وذلك لدعمه في تنفيذ خططه العسكرية، مع التأكيد على ان عمل المقاومة لا يبدأ الا بعد الاحتلال".

حافظت هيئة الحوار الوطني على انعقاد جلساتها، ولم يكن الخطاب السياسي في وقته يتسم بالهدوء. من هنا تم وضع ميثاق شرف لضبط التخاطب السياسي والإعلامي، فيما تكررت الدعوات بالتزام نهج الحوار والتهدئة الامنية والسياسية والإعلامية، والسعي الى التوافق على ثوابت وقواسم مشتركة. وورد ايضا تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية، وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والازمات الإقليمية، وذلك حرصا على مصلحته ووحدته الوطنية وسلمه الاهلي والتزام القرارات الدولية بما في ذلك القرار 1701 وتأكيد اهمية تطبيق اتفاق الطائف.

في ايار عام 2014، توقف الحوار من دون التوصل الى اقرار استراتيجية دفاعية، كان الهدف منها انتاج خطة استعمال الدولة لقدراتها بغية تأمين حمايتها ضد الاخطار التي تتهددها، من بينها اخطار الارهاب. وقام تباين كبير بين الرئيس سليمان وحزب الله، فصدرت مواقف مرتفعة السقف من الحزب الذي نقل عن نائبه محمد رعد قوله في ما خص اعلان بعبدا: "نقعوه وشربو ميتو". عند انتخابه رئيسا للبلاد، دعا الرئيس ميشال عون الى حوار وطني عن الاستراتيجية الدفاعية، لكن هذا الحوار لم يعقد على الرغم من تكرار الدعوات.

> **الاستراتيجية الدفاعية طرحت للمرة الاولى في حوار العام 2006**

في ما خص البيانات الوزارية، فان حكومة الرئيس سعد الحريري الاولى في عهد الرئيس ميشال عون عام 2017 اوردت عبارة الاستراتيجية الدفاعية على الشكل التالي: تؤكد الحكومة التزامها العمل على وضع استراتيجية دفاعية وطنية تشرف على تنظيم استخدام السلاح خارج اطار الدولة، في اطار حوار يرعاه رئيس الجمهورية.

في الحكومة الثانية له في العهد الرئاسي نفسه، اعاد البيان الوزاري التأكيد على ما ورد سابقا، والتشديد على ان الاستراتيجية الدفاعية تبقى موضوع حوار وطني جامع تحت رعاية رئيس الجمهورية، بما يضمن تعزيز قدرات الجيش وحصر قرار الحرب والسلم في يد الدولة. في حكومة الرئيس حسان دياب عام 2020، أبقى البيان الوزاري على مبدأ الحوار عن الاستراتيجية الدفاعية.

وفي حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2021، تضمن البيان الوزاري الفقرة التالية: "تؤكد الحكومة ان الاستراتيجية الدفاعية تبقى الاساس لمعالجة مسألة السلاح ضمن حوار وطني برعاية رئيس الجمهورية".

منذ نهاية تشرين الاول 2022، ساد الشغور الرئاسي الى حين انتخاب رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، حيث استبدلت عبارة الاستراتيجية الدفاعية في خطاب القسم باستراتيجية امن وطني. وجاءت الفقرة الواضحة حولها في الخطاب، في ما يلي: "عهدي ان ادعو الى مناقشة سياسة دفاعية متكاملة كجزء من استراتيجية امن وطني على المستويات الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بما يمكن الدولة اللبنانية، اكرر الدولة اللبنانية، من ازالة الاحتلال الاسرائيلي ورد عدوانه عن كافة الاراضي اللبنانية".

وتماهى البيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام مع خطاب القسم في شأن هذه الاستراتيجية، اذ ورد في هذا البيان العبارة التالية: "اننا نريد دولة تملك قرار الحرب والسلم. نريد دولة جيشها صاحب عقيدة قتالية دفاعية يحمي الشعب ويخوض أي حرب وفقا لأحكام الدستور. ان الدفاع عن لبنان يستدعي اقرار استراتيجية امن وطني على المستويات العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية".